البناء
السنة السابعة / الخميس / 31 آذار 2016 / العدد 2043
Seventh year / Thursday / 31 March 2016 / Issue No. 2043

## تحت المجهر

### بين أَسَر الرئاسة وأَسْر التشريع...

◆ هتاف دهام

لم يطرأ أيّ جديد في المواقف السياسية على جبهة التشريع مع بدء العقد العادي للمجلس النيابي في 15 آذار الماضي، وعلى هذا الأساس بقي كلّ فريق على متراسه؛ يتمسك التيار الوطني الحر وحزب القوات بإدراج قانون الانتخاب بنداً أول على جدول أعمال أيّ جلسة، وعدم اعتراف حزب الكتائب بكلّ أنواع التشريع في غياب رئيس الجمهورية، وحزب الله يشدّد على أنّ تفعيل المجلس النيابي مسألة وطنية، باستثناء تيار المستقبل الذي يبدو أنّ عدوى التقلبات الجنبلاطية انتقلت إليه. فبعد أن تعهّد رئيس تيار المستقبل عشية جلسة إقرار القوانين المالية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بعدم حضور أيّ جلسة تشريعية مستقبلاً، لا يتصدّر قانون الانتخاب جدول أعمالها، أكد رئيس كتلته فؤاد السنيورة لـ«السفير» أول أمس «تأييد مبدأ تشريع الضرورة فإذا كان ممنوعاً انتخاب الرئيس وممنوعاً التشريع... فما هو المسموح؟»، ليبقى القرار الفصل في تحديد مسار الجلسة لرئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي رأى أنّ النصاب التشريعي والميثاقي متوافران وأنه ماض في هذا الاتجاه، موضحاً بحسب ما ينقل عنه زواره لـ«البناء» أنّ مفهوم الانعقاد الدائم لا يصحّ إلا في حال التئام الجلسة بهدف الرئاسة، أما إذا لم يحصل هذا الالتئام فليس هناك من انعقاد حصري بالانتخاب من دون الدور التشريعي.

إنّ مقاربة مسألة التشريع حال خلوّ سدة الرئاسة، وفق وجهة نظر عضو تكتل التغيير والإصلاح وزير العمل السابق سليم جريصاتي «يجب أن تتمّ حتماً من زاويتين دستورية وسياسية. من الزاوية الدستورية لا يجوز التشريع في غياب رئيس الجمهورية، ذلك أنه مرجعية أساسية خصّها الدستور بصلاحية الطعن لدى المجلس الدستوري بأيّ قانون يعتبره رئيس الجمهورية مناهضاً للدستور، يعني ذلك أنه لا يمكن أن يقرّ قانون في ظلّ انعدام هذه المرجعية التي ناط بها الدستور، وخاصة مرجعية الرئيس الطعن بالقانون وقد سبق للمجلس الدستوري اللبناني أن أصدر في عام 2005 قراراً بإبطال القانون الرامي إلى كفّ يد المجلس الدستوري عن النظر بالمراجعات العالقة لديه، وأورد سبباً من أسباب الإبطال التي أوردها في قراره وهو أنه في حينه كان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي يترأس حكومة معتبرة مستقيلة، وبالتالي كان يتوجب عليه أن يصرّف وحكومته الأعمال بالمعنى الضيق، على ما ينص عليه الدستور. واعتبر المجلس أنّ الطعن عمل يخرج عن مفهوم تصريف الأعمال بالمعنى الضيق، وأنّ مرجعية من المرجعيات التي نص عليها الدستور في المادة 19 للطعن لم تعد قادرة على الطعن». وبالتالي، فإنّ هذا السبب بحدّ ذاته حسب ما يؤكد جريصاتي لـ«البناء» هو مبطل للقانون الذي صدر في ظلّ حكومة مستقيلة أو معتبرة مستقيلة، وما يُطبق على رئيس الحكومة يُطبق بالأولوية على رئيس البلاد في حال غيابه، لأنه الشخص الأكثر أهلية للطعن أمام المجلس الدستوري، فضلاً عن أنه دون سواه يمارس صلاحية ردّ القانون وهي كصلاحية الطعن لصيقة بشخصه.

لا يمكن التشريع، كما يقول وزير تكتل التغيير والإصلاح نفسه، في حال غياب رئيس الجمهورية ولا يعود السبب إلى ما أورده حزب الكتائب من أنه لا يجوز التشريع، لأنّ المجلس يعتبر هيئة انتخابية وليس هيئة اشتراعية حال خلوّ سدة الرئاسة، في حين أنّ الدستور ينصّ على أنّ المجلس الملتئم لانتخاب الرئيس يتحوّل هيئة ناخبة ولا يجوز أن يقوم بأيّ عمل تشريعي أو سواه حال الالتئام.

أما تشريع الضرورة فهو، وفق جريصاتي، متأتٍ عن مبدأ الظروف الاستثنائية أو «الضرورات تبيح المحظورات»، وبالتالي يتيح التشريع الطارئ والضروري حال خلوّ سدة الرئاسة، أيّ التشريع المتعلّق بالمصلحة العليا للدولة اللبنانية، وفي مقدّمة ذلك القوانين التي تعيد تكوين السلطة أو تنبثق عنها السلطات الدستورية صحيحاً على غرار قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب المنشود والمنتظر على أحرّ من جمر طوال فترة التمديدين، والذي يجب أن تتوافر فيه مقتضيات وثيقة الوفاق الوطني أو التشريع المالي الملحّ أو التشريع الذي يقطع مرور الزمن المسقط لحقوق الدولة.

ومن الزاوية السياسية، يتابع الوزير جريصاتي، أنه عندما يأسر المجلس النيابي الاستحقاق الرئاسي ويطيح بميثاقيته، بمعنى أنه لا يأخذ بإرادة المكوّن المسيحي الوازنة بعد اتفاق معراب يعني أنه يتخطى الميثاقية، في ملء الفراغ الرئاسي، ويفقد بالتالي ترف التشريع العام وغير الملحّ، كذلك إنّ الأولوية تبقى لإقرار قانون انتخاب ميثاقي ينبثق عنه مجلس نواب تتوافر فيه صحة التمثيل وفاعليته، فيبادر إلى انتخاب الرئيس فيؤمّن الجميع النصاب ويُذعن لنتيجة التصويت، بمعنى آخر من يأسر الرئاسة بصورة غير ميثاقية، يأسر التشريع عملاً بميثاقية المواقع الدستورية. لقد ولى زمن الالتفاف، كما يجزم جريصاتي، على حقوق المكوّنات التي يتألف منها هذا الوطن في هذه المرحلة الانتقالية من حياتنا الدستورية التي تدوم منذ 1926 وترسّخت، طائفياً ومذهبياً، باتفاق الطائف والانقلاب عليه واختزال مضامينه.

أما رأي عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب علي فياض في الشأن الدستوري نفسه، فيؤكد الحاجة إلى استكمال الدور التشريعي للمجلس النيابي وعدم جواز تعطيله في ظلّ الشغور الرئاسي، حيث رأى فياض في حديث لـ«البناء» أثناء خروجه من عين التينة «أنّ الاتفاق على آلية تنظيم انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء يوفر للعملية التشريعية في المجلس النيابي قدرتها على الاستمرار، انطلاقاً من اكتمال عناصرها التشريعية التي يشكل دور رئيس الجمهورية أحد مرتكزاتها، أخذاً بعين الاعتبار صلاحياته في إصدار القوانين وردّها». والحجج التي يسوقها البعض، وفق فياض، لتعطيل المجلس النيابي لا تشكل اجتهاداً مقنعاً لأنّ دور البرلمان كهيئة ناخبة جرى تحديده قبل عشرة أيام من انقضاء ولاية الرئيس، مما يعني أنّ تاريخ انقضاء ولايته الرئاسية يشكل قيداً زمنياً على المجلس كهيئة ناخبة منعقدة بصورة دائمة، إذ لا يُعتقد أنّ المشرّع قد فتح مرحلة الانعقاد الدائم من دون قيد زمني، فضلاً عن أنّ الشغور الرئاسي بما يتسبّب من ضرر في حال إطالته زمنياً يستدعي التعاطي معه على قاعدة حصر الضرر وليس تعميمه. وبالتالي لا يجوز تحويل الشغور الرئاسي إلى أزمة نظام ودولة وتعطيل شامل للمؤسسات، لأنّ هذا يتنافى مع منطق إدارة الدولة وتوفير المصالح العامة للمواطنين، وعلماً أنه في حال الأخذ بالمنطق الدستوري الذي يستند إلى الشغور الرئاسي في تعطيل المجلس النيابي يمدّ نفسه بالضرورة إلى تعطيل الحكومة، مما يعني تعطيلاً شاملاً لأجهزة الدولة ولا يصحّ بأيّ وجه من الوجوه، وكل هذا بحسب فياض لا يتناقض مع أولوية انتخاب الرئيس والتسالم من معظم القوى على تشريع الضرورة.

أما حزب الكتائب، فموقفه أعلنه منذ اليوم الأول لنهاية ولاية الرئيس ميشال سليمان، حيث اعتبر من الناحية الدستورية بعيداً عن أيّ اعتبار سياسي أو أيّ اصطفاف أنّ المجلس يتحوّل هيئة ناخبة ويمتنع عن التشريع إلى حين انتخاب رئيس. ولأنّ موقف حزبه دستوري، كما يراه وزير العمل سجعان قزي، في حديث لـ«البناء» فإنه لا يمكن تعديله خصوصاً أن لا أولوية أهمّ من انتخاب رئيس، وليس الكتائب مَن يعطل نصاب جلسة التشريع فهناك أحزاب أخرى ترفضه أيضاً ولا يجب تحميل الصيفي وحدها هذه المسؤولية. أما أزمة النظام فهي قائمة قبل الخلاف على التشريع ومستمرة معه، ولن تنتهي إذا انعقدت الجلسة، ولن تحل إلا بانتخاب رئيس والدعوة إلى هيئة حوار وطني لمناقشة النظام اللبناني وما يجب أن يعدّل فيه ليصبح أكثر ملاءمة مع الواقع الجديد، كما أكد قزي.

# استدعاء الحريري إلى موسكو

◆ روزانا رمّال

يحرص الحريري جيداً على انتقاء عباراته قبل أن يهم بتلبية دعوة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى موسكو التي تسمّى غالباً استدعاءً لدى الحديث عن فوارق بين الأوزان والأحجام والقوى المقصودة وعلى هذا الأساس تبدو روسيا مهتمة.

واحد من ابرز الملفات المطروحة بالمنطقة كتكملة للتسويات المقبلة هي ملف الرئاسة اللبنانية، وهذه الدعوة الروسية ليست إلا تأكيداً رسمياً للحريري أن لروسيا دوراً مقبلاً في لبنان الذي يعتبر واحداً مما تمّ الاتفاق عليه مع الأميركيين أي أنه يتبع بالحساب السياسي لما يفترض أن يقع على كل المحور الروسي الإيراني والسوري المنتصر على الإرهاب والذي لم يسقط في فخ الرغبات الغربية.

سمع الحريري جيداً ووفده المؤلف من وزير الداخلية نهاد المشنوق ومستشاره غطاس خوري ومدير مكتبه نادر الحريري رغبة روسيا بالحل، عبر وزير خارجيتها سيرغي لافروف، وسمع أيضاً رغبتها بتعاون رسمي لبناني في مجال مكافحة الإرهاب وأنها العملية الأكثر أهمية بالنسبة للروس. وفي هذا الإطار أكد الحريري استعداده للتعاون في المجال العسكري بين لبنان وروسيا.

لم يذهب الحريري كي يشترط على حلفاء الرئيس السوري بشار الأسد الاستغناء عنه، فهو يعرف مدى صعوبة هذا الكلام وإن كرره قبل مغادرته في نوع واضح من الاسترضاء للسعوديين المحاطين بالزيارة أصلاً، فتشديده على أن سورية يجب أن تبقى دولة موحدة، وأن الرئيس السوري بشار الأسد لا يمكن أن يكون جزءاً من الحل النهائي للأزمة فيها ليس إلا محاولة إظهار أن الحريري وفريقه السياسي الإقليمي لم يخضع حتى الساعة للمشيئة الروسية، بالرغم من الإقرار بأهمية التعاون معها.

التمس الحريري التمسك الروسي بالرئيس الأسد وبأن المباحثات حول مصيره لم تعد مطروحة حول الطاولة بل إنه قد تخطاها ليشمل شكل الحكومة السورية الجديدة ومفهومها فيخرج ويقول «موقفنا واضح في موضوع الرئيس السوري بشار الأسد، وهم كذلك أي الروس موقفهم واضح، ولكن الحمد لله كانت زيارة جيدة، وإن شاء الله نستكملها ببعض اللقاءات». أدرك الحريري أن أي لقاءات مقبلة مع الروس لن تكون خارج هذا المنطق أو الخط الأحمر الذي رسمته في إطار التعاون مع لبنان؛ أي أن أي رئيس حكومة مقبل ورئيس جمهورية عليه أن يعرف أن مصيره هو التعاون مع ما يقرره الشعب السوري في انتخابات تُجرى بعد الدستور تعرف روسيا بتقديرها أن للرئيس السوري حصة الأسد فيها.

زيارة الحريري حملت مؤشرات عديدة أبرزت إصرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على التوصل إلى حل سياسي في سورية، حسب الحريري الذي أكد أن هناك حلاً سياسياً مقبلاً إلى سورية، وهذا ما كان قد لمسه من اجتماعه بسيرغي لافروف الذي استدعى الحريري على هذا الأساس.

لم يكن مطروحاً قبل سنوات الخيار السياسي بالنسبة لفريق الحريري الإقليمي والدولي، وعلى أنّ هذا الخيار وحتمية التوصل لحل نهائي قريباً بات محسوماً بين واشنطن وموسكو، فإن هذا سيحتّم أيضاً على لبنان أن ينسجم مع هذا الوضع الجديد ويحضر لجولات جدية وحركة سياسية حاسمة باتجاه الملف الرئاسي بالأشهر المقبلة، لكن هذه المرة بمباركة روسية.

أرادت روسيا إطلاع الحريري على المتغير الجديد بالنسبة لملف الرئاسة اللبنانية والتي أصبحت وفق اتفاق أميركي روسي شامل إحدى مهمات فريق لافروف السياسي؛ وعلى هذا الأساس أعلن الحريري استعداده لتقبل الدور الروسي في لبنان آملاً تفعيله، حيث لا خيار آخر مثمناً دور روسيا في المنطقة. وهو أحد أشكال التسليم بالهزيمة الأميركية فيها وما يليها من تأثير على فريق واشنطن في لبنان الذي يشعر منذ فترة غير قليلة بالتجاهل الكبير.

المنطق الروسي في مخاطبة الحريري أثناء الاجتماع بلافروف تمثل بوضع النقاط على الحروف لجهة حسم التعجيل بالحلول. ومما لا شك فيه أن لهذه الزيارة دفعة خاصة على صعيد الملف الرئاسي في لبنان الذي وضع الحريري أمام خيار التعاطي مع الروس وفق حل واحد لا خيار بديل سواه كرئيس أكبر كتلة نيابية بمجلس النواب الحالي إذا كان مهتماً لتروس مجلس الوزراء مجدداً. وهو إرضاء حلفاء حزب الله الذي كان قد بدأها الحريري منذ اشهر بترشيح فرنجية كمقدمة للاعتراف بالتسليم لهذا المنطق مع السعوديين.

زيارة الحريري إلى روسيا التي تمت بموافقة سعودية كاملة تشير إلى أن زيارة الملك سلمان إلى موسكو لم تعد بعيدة وفق الجدول الزمني المكثف لسير الاجتماعات الأميركية والروسية التي تجسدت بلقاءات متتالية بين كيري ولافروف، وآخرها بين كيري وبوتين والتي إذا كانت تعكس شيئاً في الشكل فهو الجدية في تسريع سير العملية السياسية في المنطقة، خصوصاً ان الملف السوري ليس وحده ما يشكل قلقاً أو ضغطاً باتجاه الحل بل الحرب في اليمن التي أصبح من الضروري إنهاؤها وفق الرغبة السعودية، بترجمة إعلانها عن نية الامتثال لإيقاف عمليات التحالف العربي فيها.

تستدعي روسيا الحريري إلى موسكو لتطلعه على ضرورة أخذ العلم بالمرحلة المقبلة وبدور حلفائها في لبنان فيها، وفق مفهوم تعزيز قدرات القوى المكافحة للإرهاب، خصوصاً حزب الله ودعم الجيش اللبناني بعدما أصبح مشروعها الأهم بالمنطقة. وإذا كان الحريري واثقاً من قدرته على التحدّي فهو لن يكون كذلك في ما قد يشكل خطراً على وصوله لرئاسة الحكومة مجدداً، وبالتالي فإن عملية استرضاء حزب الله لم تعد ترفاً أو تعاوناً يقدمه الحريري بل مصلحة لا مفرّ منها.

## خفايا

تهافت عدد من المودعين الكبار في بعض المصارف اللبنانية على شراء الدولار وغيره من العملات الأجنبية، فيما عمد قسم آخر من المودعين إلى سحب ودائعهم من المصارف التي يتعاملون معها وتحويلها إلى الخارج وأوضحت مصادر مصرفية أنّ السبب هو عدم اطمئنان هؤلاء على الوضعين السياسي والاقتصادي في لبنان خلال المرحلة المقبلة، لكنها أكدت أنّ عدد هؤلاء المودعين ضئيل ولا تأثير لهم على الوضع النقدي في البلاد، وإنْ دلّت حركتهم هذه على «قلق رأس المال».

# الشبكة العنكبوتية في لجنة الاتصالات: من البحث في الجوهر إلى التسييس... وتجهيل الفاعل!

خرج النواب من اجتماع لجنة الإعلام والاتصالات أمس، بانطباع يشوبه القلق نتيجة المسار الذي اتخذته النقاشات بين وزارة الاتصالات ونواب تيار المستقبل من جهة، ونواب التيار الوطني الحرّ من ناحية أخرى نتيجة المسار الذي اتخذته السجالات والتي بدت في مآلها وكأنها تتجه إلى تسييس النقاش وتحميل المسؤوليات تبعاً للانقسامات المعهودة بين وزراء التيار الوطني الحر الذين تسلّموا وزارة الاتصالات وبين شركة أوجيرو. ولذلك انجرّ النقاش للبحث في مسؤولية وزارة الاتصالات في حين لم ينل الموضوع الجوهري الذي يرتبط بعمل الشركات وتجاوزها القانون وهدرها الأموال العامة ومدّها شبكات واسعة بما فيها الكابلات البحرية من دون أن ينتبه لها أحد عمداً أو سهواً. لذلك بات القلق يسود أوساط نيابية وسياسية عدّة أن تتجه المسألة إلى التمييع، خاصة أنّ وزير الاتصالات بطرس حرب شكا في الجلسة من بطء حركة القضاء في متابعة الموضوع، وما يزيد الأمر خطورة أنّ أصواتاً نيابية مستقبلية في الجلسة وخارجها بدأت تتحدّث عن عدم صحة المعلومات التي ذكرت أنّ موظفي أوجيرو تعرّضوا للتطويق والاعتقال والتحقيق من قبل مسلحين مدجّجين بأسلحتهم، علماً أنّ التحقيقات التي أجراها المدّعي العام المالي تؤكد حصول هذه الواقعة، كما أنّ عدداً من موظفي «أوجيرو» الذين تعرّضوا للاعتقال في الزعرور اتصلوا بعدد من النواب من أبرزهم النائب قاسم هاشم، تلوا الواقعة بكلّ تفاصيلها والتي باتت معروفة جيداً، مما يدعو إلى الاستغراب أنّ «أوجيرو» لم تزوّد القضاء لغاية الآن بالوثائق التي تتصل بهذا الموضوع، علماً أنّ المدّعي العام التمييزي راسل شركة عبد المنعم يوسف مطالباً تزويده بهذه الوثائق والمستندات.

وفي هذا السياق، يؤكد رئيس المجلس النيابي نبيه بري، بحسب ما ينقل عنه زواره لـ«البناء» أنّ هذا الموضوع يجب أن يتابَع حتى النهاية ومن دون لفلفة. وهو موضوع خطير جداً وكبير وطنياً. ويُذكّر بري بحديث كان قد فتحه في أحد لقاءات الأربعاء النيابية في عام 2013 وجرى تداوله في وسائل الإعلام بوصفه تصريحاً رسمياً صادراً عنه حول أبراج التجسّس التي نشرها العدو «الإسرائيلي» على مدى الحدود اللبنانية من شبعا إلى الخيام إلى كل المناطق الأخرى، وتمارس عمليات تجسّس وتنصّت على مدار الساعة باتجاه المناطق المحرّرة ومختلف الأراضي اللبنانية، والتي دعا الرئيس بري إثرها وفق النص الذي وزّع وقتذاك، لجنة الاتصالات ورئيسها النائب حسن فضل الله إلى فتح هذا الملف ومتابعته. ويرى رئيس المجلس أنه لو أولت وزارة الاتصالات في عهد الوزير نقولا صحناوي الموضوع الأهمية اللازمة، وتابعته بالجدية المطلوبة، لما كنا وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.

في حين جدّد النواب تساؤلهم كيف تسنّى لهذه الشركات إدخال وتركيب هذه المعدات العملاقة ومدّ آلاف الكيلومترات من خطوط الألياف الضوئية، وكابل بحري من نهر الكلب إلى جونية من دون أن تكتشف أمرها القوى الأمنية ووزارة الاتصالات. والشبكة العنكبوتية عمرها عشر سنوات عندما كان عضو اللقاء الديمقراطي النائب مروان حمادة وزيراً للاتصالات، وأنشئت في عهده في 8 تشرين الثاني عام 2005 محطة الباروك المشبوهة، وتمّ كشفها في عام 2009 في عهد الوزير جبران باسيل. والجدير بالذكر أنّ وزير المال علي حسن خليل شارك في جلسة لجنة الاتصالات أمس، ودخل على خط النقاش وطالب بأرقام تُبيّن معرفة أعداد المشتركين مع الشركات غير القانونية بهدف تقدير الخسائر التي تكبّدتها الدولة، علماً أنّ تقديراته الأولية تتحدّث عن خسارة 400 مليون دولار، رغم أنّ مصادر مسؤولة تصرّ على خسارة الدولة 600 مليون دولار.

وأعلن فضل الله في مؤتمر صحافي مشترك مع حرب عقب اجتماع اللجنة، أنّ اللجنة استمعت إلى التحقيقات التي تجريها وزارة الدفاع من قبل أجهزتها لتبيان حجم الخرق لشبكة الاتصالات، لافتاً إلى أنّ «ما ثبت هو وجود أربع محطات للإنترنت غير الشرعي في جرود الضنية وعيون السيمان وفقرا والزعرور»، ومشدّداً على أنّ مطلب اللجنة هو «الإسراع في التحقيق بشأن شبكة الإنترنت غير الشرعية والتشدّد في تطبيق القوانين».

وخلص فضل الله إلى أنّ «محضر جلسة اللجنة سيبقى مفتوحاً إلى جلسة يوم الثلاثاء»، داعياً القضاء لحضورها، ومشيراً إلى أنّ «هناك أسئلة تنتظر الإجابة عنها في الجلسة المقبلة»، كما أمل «ألا تدخل الحسابات السياسية والتحالفات الضيقة والموضوعية لتجهيل الفاعل وإغلاق باب مغارة شبكة الإنترنت غير الشرعية».

هـ. د.

فضل الله مترئساً جلسة لجنة الاتصالات

### وزير الخارجية الروسي يلتقي رئيس تيار «المستقبل» في موسكو

# لافروف: ليحلّ اللبنانيون مشاكلهم بعيداً من تأثيرات الخارج
# الحريري: نتطلع إلى دور روسي في لبنان والتعاون لمكافحة الإرهاب

استقبل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بعد ظهر أمس رئيس تيار «المستقبل» سعد الحريري في مبنى الضيافة التابع لوزارة الخارجية، وعقد معه اجتماعاً في حضور وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق والنائب السابق الدكتور غطاس خوري ومدير مكتب الرئيس الحريري نادر الحريري ومستشاره للشؤون الروسية جورج شعبان. وحضر عن الجانب الروسي نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، نائب مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية أندريه بانوف ومسؤول مكتب الشرق الأوسط ديميتري دوغاتكين.

وبحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي للحريري، رحب وزير الخارجية الروسي، في بداية اللقاء، بالرئيس الحريري والوفد المرافق، مؤكداً «أنّ روسيا تعمل بانتظام مع كافة القوى السياسية اللبنانية وليس فقط مع الحكومة، بل ومع الزعماء السياسيين والقوى السياسية اللبنانية، ومن بينها بطبيعة الحال تيار «المستقبل» الذي نحترمه. وهذا يعكس اهتمامنا بالحفاظ على أسس المجتمع اللبناني ومؤسسات الدولة اللبنانية، ونحن نرغب ونحرص على أن يتمكّن لبنان من التغلّب بأسرع وقت ممكن على الأزمة الداخلية التي يعاني منها».

وأضاف: «نحن موقفنا مبدئي بأنه لا بدّ للشعب اللبناني بنفسه ولوحده أن يحلّ كل المشاكل التي تواجهه وذلك مع مراعاة سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله، وبعيداً عن أيّ تأثير من الخارج. ونحن نتطلع إلى أن يتخذ جميع الشركاء الخارجيين الموقف نفسه ويحترمون هذه المبادئ، وذلك من أجل المساهمة في خلق الظروف المؤاتية التي ستمكن لبنان من التغلّب على مشاكله الداخلية».

وتابع: «وفي إطار نهجنا هذا، نثمّن عالياً الاتصالات التي تقوم على أسس منتظمة بينكم وبين ممثلي القيادة الروسية، وأنا كنت التقيت معكم في المرة الأخيرة في شهر أيار الماضي في سوتشي، وأتطلع أن يكون لقاؤنا اليوم مفيداً وبنّاء، كما نتطلع لنستمع منكم، وأنتم أحد الزعماء السياسيين اللبنانيين، إلى تقديراتكم في ما يتعلق بالأوضاع الداخلية في لبنان وأوضاع المنطقة وهي المعقدة للغاية، الأمر الذي يتطلب منا التنسيق الدائم، ونحن سعداء جدا بوجودكم في موسكو».

وردّ الرئيس الحريري بكلمة شكر فيها الوزير لافروف على استضافته وقال: «نحن يهمّنا دائما التعاون والتواصل معكم بالنسبة للبنان والمنطقة العربية. لا شك أنّ بلدنا ومؤسساته يمرّان في مرحلة صعبة جداً، لا سيما في ظلّ ما يجري من حوله، لذلك أتينا لنتشاور معكم ونتعاون على حلّ الأزمات التي تواجهنا. وكما ذكرتم، فإنّ هناك تدخلات تحصل في المنطقة، ولا سيما في لبنان لمنع انتخاب رئيس للجمهورية، ونحن نرى أنه يجب علينا أن نتشاور في هذا الموضوع».

وأضاف: «نحن نثمّن الدور الكبير الذي تضطلع به روسيا في المنطقة، ونتطلع إلى أن يكون لكم دور في لبنان أيضاً، وأن نتعاون لمكافحة الإرهاب الذي تشهده المنطقة، وخاصة ما يحدث على حدودنا في لبنان».

ثم أقام الوزير لافروف مأدبة غداء تكريمية على شرف الرئيس الحريري والوفد المرافق استكملت خلالها مواضيع البحث التي أثيرت.

مصافحة بين لافروف والحريري في موسكو

# بارود: إجراء الانتخابات البلدية رسالة لكلّ من أراد تطييرها

التقى رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» العماد ميشال عون، في دارته في الرابية، الوزير السابق زياد بارود الذي قال بعد اللقاء: «بحثنا في موضوع الساعة هو ما يجري في المنطقة وفي الداخل وموضوع الانتخابات البلدية. ومن الواضح أنّ وزير الداخلية قام بواجباته من تحضيرات إدارية ولوجستية، وهناك إشارات إيجابية في ما خصّ الانتخابات البلدية وهذا أمر يريح الناس، ويشكل محطة أساسية ديمقراطية. فالبلد ليس تمديداً على أكثر من صعيد بل أيضاً هو إعادة إنتاج سلطة محلية. ومن حق الناس، أنّ ما غيب عنهم من حقوق على المستوى النيابي، أن يتمسكوا به على المستوى البلدي. ونتمنى ألا يحصل أي شيء يحول دون إجراء الانتخابات». وأكد أهمية «مبدأ المحاسبة والمساءلة». وقال: «أما الانتخابات الفرعية في جزين فيجب أن تحصل بالرغم من تأخيرها، وهذا عمل ديمقراطي وحان وقته».

ورداً على سؤال حول إمكانية تعطيل بعض الأفرقاء الانتخابات بحجة عدم الإمكانية، أجاب: «أعتقد أنّ مجرد إجراء الانتخابات البلدية سيكون إشارة لضرورة إجراء الانتخابات النيابية في اليوم التالي».

أضاف: «إنّ إجراء الانتخابات البلدية هي إسقاط لذريعة عدم إجرائها بحجة عدم توفر الأجواء الأمنية. والانتخابات البلدية هي رسالة لكل من أراد أن يطير الانتخابات، فتطيير الانتخابات البلدية ليس بالسهل، بل سيكون هناك حياء لعدم تطييرها، وليس من السهل أن يُمدّد للمجالس البلدية».

عون مستقبلاً بارود في الرابية